من الملاحظ جليا توافد الأجانب إلى الصومال بغرض العمل والاستفادة من الفرص الوظيفية المتاحة في الوقت الذي هناك تزايد البطالة في سوق العمل بين أبناء هذا الوطن. ولا شك أن هذا يحتاج إلى رسم سياسة تحد هذه المشكلة التى اذا تركت هكذا بدون تحكم قد تتفاقم وتؤدي إلى عواقب وخيمة لا تخدم مصلحة الوطن والمواطن

ونحن نعلم أن جميع الدول تحذو حذو مواطنة الوظائف كونه مشروع وطني لا يمكن الاستهانة به وهو من مرتكزات الدولة الحديثة ومن الواجبات التي على عاتق مسئولي الدولة ولا ننكر أن بعض العمالة الوافدة يحملون خبرات ومعرفة قد تكون في بعض المجالات غير متوافرة في وطننا الحبيب ولكن وعلى الرغم من ذلك لا بد من توطين المعرفة بحيث يتم اصدار توجيهات صارمة من قبل الحكومة يلزم جميع الوافدين نقل المعرفة والخبرات إلى المواطنين ويتم ذلك إضافة شرط إلزامي على بنود عقودهم التعيينية مفاده تدريب المواطنين. ويجب أن تتولى الدولة والجهات التي تستقدم الوافد رسم هذه السياسة وتنفيذ استراتيجتها.

فمثلا حين يتم تعيين وافد في وظيفة ما يتم في نفس الوقت تحديد موظفين مواطنين ليعملوا مرافقين مع الوافد حتى يتم تدريبهم واكتساب الخبرة والمعرفة مع إلزام تجديد عقد الوافد بمدى قيامه تدريب المواطنين الذين يعملون معه من عدمه.

ويترتب من ذلك الحصول على كوادر وطنية مصقلة بخبرات ومعرفة تسد العجز الذي يعانيه الوطن وبالتالي يتم الاستغناء عن الوافدين . وهذه السياسة ليست بالوليدة بل هي سياسة موجودة في ارض الواقع وتنتهجها دول كثيرة.

ومن خلال هذه السياسة بأمكاننا توفير فرصة العمل للمواطنين بغية تقليل نسبة العاطلين عن العمل المتزايدة تدريجيا سنة بعد سنة ومعظمهم من خريجي الجامعات الجدد ومن فئات الشباب الذين يمثلون النسبة العظمى من تعداد السكان أى ما يقارب 60% وهم عماد هذا

الوطن ومستقبل هذا الوطن.فإذا لم يمنح لهم فرصة لا يمكن الاستغناء عن الوافدين أبدا علما بأن البلد لا يستفيد اقتصاديا من رواتب الوافدين لأن الجزء الاكبر من رواتبهم تروح إلى الخارج كتحويلات مباشرة من هيئاتهم أو أربابهم إلى حساباتهم خارج الوطن دون أن تتقاضى البنوك الوطنية حتى عمولات الحوالة أضف إلى ذلك أن جميع مشترياتهم تأتي لهم من دول الجوار دون ضرائب.

ليس من المنطق ولا يقبله العقل السوي أن يبقى شاب صومالي عاطلا وهناك أعداد من الوافدين يخطفون كل فرصة عمل سانحة تظهر في الافق ولما يفقد الشاب الصومالي الأمل يخاطر بنفسه فيركب في هذا البحر الغدار أو يموت في صحراء ليبيا عند (Magafi) ذلك قاطع الطريق المحترف. إلى متى يظل شبابنا في هذا الوضع البائس ؟

ليس المقصود هنا كراهية الوافدين فقد كنت وافدا منذ نعومة أظافري والصومال بطبيعته بلد مضياف يرحب الوافدين ويحترمهم أكثر من المواطنين ولكن الواقع الذي أمامنا يحتم علينا ذلك، كما أن مبدأ المعاملة بالمثل لا يمكن تجاهله.

قد يدعي أنصار الوافدين أن لديهم مهارات وخبرات قل أن تتوافر لدى ابن البلد!، وهذا عذر غير مقبول بتاتا ؛ إذ كيف سيكتسب الشاب الصومالي المهارات والخبرات المطلوبة وهو لم يجد فرصة لتنمية قدراته؟! وما من خبير إلا وقد تتدرج بالسلم الوظيفي وهو على رأس العمل حين وفر وطنه فرصة التعليم والعمل.

ولعل القارئ العزيز يتفق معي في الرأي أن الاستثمار الحقيقي ورأس المال الدائم في هذا البلد هو أبنائه وبناته. والشيء الملفت للنظر في الأونة الأخيرة والمحزن حقا أن الوافدين بدأوا يحتلون حتى في الوظائف الدنيوية كعمال النادلين في الفنادق والمطعام وعمال النظافة والفراشين وما شابه ذك. فهل أولئك متخصصون بالطاقة النووية أو الذرية ؟! نعلم علم اليقين أن الدول لا تتجه إلى إستقدام الأيدي العاملة إلا في التخصصات النادرة في المجالات التي بحاجة لخبرة طويلة في ميدان العمل وتكون غير متوافرة لدى أبناء الوطن . ولكن للآسف ما

يجري حاليا في بلدنا مختلف تماما. علينا أن نعلم أن شبابنا هم أولى بالفرص المتاحة. إن الدول تتقدم وتواكب مسيرة التنمية والتطور بسواعد أبناءها المخلصين مع اعتبار تواجد وافدين كأيدي عاملة بفترات مؤقتة ومعدودة بغية الاستفادة منهم بكافة السبل والطرق المشروعة .

النقطة الأخرى التي لا تقل أهمية هي إخواننا الصوماليين أصحاب الشهادات العليا والمهارات والذين يعملون حاليا هنا وهناك كمستشارين وفنيين سواء في الهيئات الحكومية أو الهيئات الخيرية عليهم تبني مشروع نقل المعارف والخبرات بين الموظفين حديثي التعيين ولتحقيق ذلك يجب وضع استراتيجية واضحة المعالم لنقل المعرفة والإطلاع على المهارات المتميزة للموظفين الأمر الذي يشجع الموظفين على العطاء المتواصل ويصقل مهاراتهم. واعتبار ذلك جزء من واجباتهم كمواطنين. ومما لا شك فيه أن مشروع كهذا يؤدي مستقبلا إلى إعداد كوادر وطنية تكون شريانا للتطور الاجتماعي والاقتصادي والمعرفي وهو ما نسعى إليه حكومة وشعبا لكي يتسنى لنا توفير أعلى مستويات الحياة الكريمة لشعبنا.

بقلم / سعيد حاشي المهري